تعقبات ابن الناظم على والده

م.م. أحمد تيمور فليح
مديرية تربية بابل

Ibn al-Nazim's objections to his father

Teacher assistant: Ahmed Taymoor Flaih
Directorate- General of Education in Babil

Research Summary:

The critical spirit and intellectual openness are among the most important characteristics that distinguish scientific research in various sciences, and it is one of the basic features of grammatical research among Arabs, so you see the student benefit from his teacher without accepting all his views, but rather you see him as a critic and an examiner, and he does not accept from his professor's views except what the evidence leads to. What the proof is based on, the student's views are not merely a reproduction of the professor's views.

Among the forms of grammatical criticism in the grammatical heritage is the criticism made by Badr al-Din bin Malik, known as Ibn al-Nazim (d.686 AH) of criticism of some of the opinions contained in the millennium of his father, Jamal al-Din bin Malik (d. 672 AH), when explaining them in his famous book (Sharh Ibn al-Nazim).

His criticism was also not without criticism, but many grammarians discussed the views of the son and the victory of the father, and in some issues the opinion of the son was preceded by the opinion of his father, and the mayor in all of this is the evidence and what the grammar's consideration leads to without fanaticism for an opinion.

In what follows, I tried to shed light on the most prominent of those issues in which Ibn al-Nazim objected to his father ،referring to the opinion of some grammarians who balanced their views.

ملخص البحث:

تعد الروح النقدية والانفتاح الفكري من أهم الخصائص التي تميز البحث العلمي في مختلف العلوم، وهي من السمات الأساسية للبحث النحوي عند العرب، فترى التلميذ يستفيد من أستاذه دون أن يسلم بكل آرائه، بل تراه ناقدا وفاحصا فلا يقبل من آراء أستاذه إلا ما يؤدي إليه الدليل وما قام عليه البرهان، فلا تكون آراء التلميذ محض استنساخ لآراء الأستاذ. ومن صور النقد النحوي في التراث النحوي ما قام به بدر الدين بن مالك المعروف بابن الناظم(ت686هـ) من نقد لبعض الآراء التي تضمنتها ألفية والده جمال الدين بن مالك(ت672هـ)، وذلك عند شرحه إياها بكتابه المشتهر بـ (شرح ابن الناظم). ولم يسلم نقده هو الآخر من النقد، بل قام العديد من النحويين بمناقشة آراء الابن والانتصار للأب، وفي بعض المسائل كان رأي الابن هو المقدم على رأي والده، والعمدة في كل ذلك هو الدليل وما يؤدي إليه نظر النحوي دون التعصب لرأي من الآراء. وفيما يأتي بحث حاولت فيه إلقاء الضوء على أبرز تلك المسائل التي اعترض فيها ابن الناظم على والده مشيرا إلى رأي بعض النحاة ممن وازن بين رأييهما.

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام عَلى سيدنا محمد خير من نطق بالضاد وعَلى اله الطيبين الهداة.

أما بعد. فيعد علم النَحو من اجل العلوم قدرا وارفعها رتبة؛ فهو عنصر مهم، ومن العلوم التي يتوقف عليها فهم مراد الله عز وجل وكَلام رسوله الكريم – صلى الله عليه وآله– وكَلام أهل بيته الأطهار – سلام الله عليهم أجمعين– .

وكان لهذا العلم علماء شمروا عن ساعد الجد من أجل تتبع مسائله والإحاطة بدقائقه، وكان من أبرز هؤلاء العلماء جمال

الدين بن مَالِك صاحب الألفِيَّة المشهورة وغيرها من الكتب في هذا العلم.

وممن تتلمذ عَلى يديه وأخذ عنه علم العربية ابنه بدر الدين بن مَالِك، وهو أول من شَرح ألفِيَّة والده وفتح الطريق أمام غيره من الشراح.

ولما كانت الكثير من مسائل العلوم ومنها علم النَحو مسائل نظرية فكانت موردا للنقض والإبرام؛ فلهذا كثر الاختلاف فيها والنقاش حولها.

ومن تلك الخلافات التعقبات التي تعقبها ابن النَاظِم عَلى أبيه في شَرحه عَلى الألفِيَّة.

فأصبحت هذه التعقبات هي الأخرى موردا للنقاش والاختلاف بين النُحَاة ولكل رأيه ودليله فيما يذهب إليه، وبطبيعة الحال فهذه النقاشات تثري الملكة الفكرية وتبعد النَحو عن التحجر والجمود.

و في هذا الوريقات حاولت أن أسلط الضوء عَلى جانب من تلك التعقبات بشكل مختصر، وذكرت بعض آراء شراح الألفِيَّة بعد ابن النَاظِم وموافقتهم للوالد وللابن فكان هذا البحث المتواضع.

وجعلته عَلى تمهيد وستة مباحِث وخاتمة:

فتناولت في التمهيد بعض الامور العامة المرتبطة بالبحث كالكَلام حول ابن مالِك الاب وابن النَاظِم والاشارة الى صور تعقباته عَلى أبيه.

وتناولت في المَبحَث الأول تعقبات ابن النَاظِم عَلى ابيه في مقدمات علم النَحو؛ ومرادي من ذلك تعقباته في شَرح الألفِيَّة في الأبواب السابقة عَلى باب المبتدأ والخبر.

وتناولت في المَبحَث الثاني تعقباته عَلى ابيه في باب الابتداء ونواسخ الابتداء.

وتناولت في المَبحَث الثالث تعقباته عَلى أبيه في الجُملة الفعلية أي في الفعل وما يقوم مقامه وفي الفاعل وما ينوب عنه – وإن لم أجد تعقبا فيه – وكذلك ما يتبع ذلك من التنازع والاشتغال.

وتناولت في المَبحَث الرابع تعقباته عَلى أبيه في المَنصُوبات من الأسماء.

وتناولت في المَبحَث الخَامِس تعقباته عَلى أبيه في المجرورات سواء كان بحَرف الجر أم بالإضافة.

وتناولت في المَبحَث السَادِس تعقباته عَلى أبيه في أبواب أخرى كالتوابع والممنوع من الصرف.

وتناولت في الخاتمة تلخيص ما توصلت إليه في هذا البحث المتواضع، مع بعض التوصيات المستخلصة من طبيعة البحث في هذا الموضوع.

وإن كنت قد جانبت الصواب في بعض المواضع فعذري أني كنت طالبا للحقيقة.

عَلى المرء أن يسعى بمقدار جهده * وليس عليه أن يكون موفقا

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

تمهيد: التعقب لغةً واصطلاحاً:

التعقب لغة: جاء في لسان العرب: "تَعَقَّبَ الخَبَر: تَتَبَّعَه . ويقال: تَعَقَّبْتُ الأَمْرَ إِذا تَدَبَّرْته .

والتَّعَقُّبُ: التَّدَبُّرُ، والنظرُ ثانيةً؛ قال طُفَيْل الغَنَوِيّ:

فلَنْ يَجدَ الأَقْوامُ فينا مَسَبَّةً، * إِذا اسْتَدْبَرَتْ أَيامُنا بالتَّعَقُّب

يقول: إِذا تَعَقَّبوا أَيامَنا، لم يَجِدُوا فينا مَسَبَّة .

ويقال: لم أَجد عن قولك مُتَعَقَّباً أَي رُجوعاً أَنظر فيه أَي: لم أُرَخِّصْ لنفسي التَّعَقُّبَ فيه، لأَنْظُرَ آتِيه أَم أَدَعُه"[226].

([226]) لسان العرب، ابن منظور:1/ 619

التعقب اصطلاحا: عرف التعقب في معجم لغة الفقهاء بأنه: "التتبع لإظهار الخلل أو الخطأ "[227].

ترجمة ابن مالك (صاحب الألفِيَّة):

قال عمر رضا كحالة: "محمد بن مَالِك (600 – 672 هـ) (1204 – 1274 م) محمد بن عبد الله بن مَالِك الطائي، الأندَلُسي، الجياني (جمال الدين، أبو عبد الله) نحوي، لغوي، مقرئ مشارك في الفقه والاصول والحديث وغيرها ولد بجيان بالأندَلُس، ورحل إلى المشرق فأقام بحلب مدة، ثم بدمشق، وتوفي بها.

من تصانيفه الكثيرة: إكمال الاعلام بمثلث الكَلام، الالفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النَحو، سبك المنظوم وفك المختوم، ومختصر الشاطبية في القراءات وسماه حوز المعاني في اختصار حرز الأماني"[228].

ويرى الدكتور علي الوردي بأن النُحَاة قبل ظهور الألفِيَّة كانوا يستطيعون أن يبحثوا ويتجادلوا في بعض مبادئ النَحو وقواعده، ولكنهم لم يكادوا يرون القواعد النَحوية قد قيدت في أبيات من الشعر حتى رضخوا وسكنوا.

وعلى ذلك فعد الوردي ألفِيَّة ابن مالِك "بداية العهد الَّذِي بدأ فيه النَحو العربي يدخل في عصر الجمود"[229].

وهذا الكَلام وإن كان يتضمن مدى التأثير الكبير لابن مالِك في المتأخرين عليه، ولكن ذلك لا يمنع من تسجيل ملاحظتين عليه:

الأولى: ليس جمال الدين بن مَالِك هو أول من كتب منظومة في النَحو، فهناك منظومات سابقة عليه منها الشعر المنسوب إلى الكسائي [230] وملحة الإعراب للقاسم بن علي الحريري (ت516هـ)، بل لم يدع ابن مالِك بِأَنَّهُ كان السابق الى نظم الشعر التعليمي في النَحو؛ ولذلك قال:

"وتقتضي رضا بغير سخط ... فائقة ألفِيَّة ابن معطي"[231]

الثانية: وهو الأهم. فإن كِتَابة منظومة في النَحو لا يمنع من مخالفة مضمونها، بل تعقبه النُحَاة في عدة مواضع، ومنهم ابنه بدر الدين بن مَالِك، وهذا البحث يتكفل بيان بذلك.

ترجمة ابن النَاظِم:

قال عمر رضا كحالة: "محمد الطائي (000 – 686 هـ) (000 – 1287 م)

محمد بن محمد بن عبد الله بن مَالِك الطائي، الدمشقي، الشافعي (بدر الدين، أبو عبد الله، ابن ناظم الألفِيَّة) نحوي، لغوي، بياني، عروضي، منطقي، مشارك في الفقه والأصول.

ولد بدمشق وسكن بعلبك مدة، ثم رجع إلى دمشق وتصدر للإقراء والتدريس، فأخذ عنه بدر الدين بن جماعة وكمال الدين بن الزملكاني وغيرهما، وتوفي بدمشق كهلا في 8 [من]المحرم، ودفن بمقبرة الباب الصغير، من تصانيفه: روض الأذهان في المعاني والبيان، شَرح الألفِيَّة لوالده في النَحو، المصباح في اختصار المفتاح أي مفتاح العلوم للسكاكي، كِتَاب في العروض، وبغية الأريب وغنية الأديب[232].

([227])معجم لغة الفقهاء، أ.د. محمد قلعجي وأ.د. حامد صادق قنيبي:236

([228])معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة: 234/10

([229]) ينظر: المجموعة الكاملة ، د. علي الوردي:189/10 ، في كتاب: أسطورة الأدب الرفيع.

([230])تاريخ بغداد ،الخطيب البغدادي:11 / 410 ، الوافي بالوفيات، الصفدي: 21 /51 ،أعيان الشيعة ، السيد محسن الأمين: 8 / 233 ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ،علي بن يوسف القفطي: 2 / 267 ،معجم الأدباء ، ياقوت الحموي: 13 /191.

([231]) ألفِيَّة ابن مالك:3

([232])معجم المؤلفين: 239/11

تعقباته على أبيه:

من الملاحظ أنَّ ابن النَاظِم قد تعقب أباه في المسائل النَحوية" دون هوادة "[233]" إلا أن الشراح بعده منهم :ابن هِشَام وابن عَقِيل والأشموني وغيرهم تصدوا للرد عليه بما جعل حملاته عَلى النَاظِم طائشة"[234].

موضوعات التعقبات:

إذا لاحظنا الموضوعات التي تنصب عليها التعقبات نجدها في موضوعين:

الأول :الاعتراض عَلى أصل القاعدة.

الثاني:الاعتراض عَلى العبارة سواء كان عَلى أصل العبارة أم عَلى عمومها.

ويمكن تقسيم موضوعات التعقبات بتقسيم آخر :

أولا: التعقب عَلى ابن مالِك والاعتراض عَلى قاعدة ثابتة عنده

ثانيا: الاعتراض عَلى قاعدة مستنبطة من كَلامه من دون التأكد من كونها موافقة لمراده.

منهج ابن الناظم في تعقباته:

أخذت هذه التعقبات صورا متعددة، منها:

1- صورة الاعتراض الجلي:

وفي هذه المواضع نجد ابن النَاظِم يعترض بعبارات واضحة عَلى والده.

وربما تكون هذه المواضع هي التي جرى التركيز عليها من النُحَاة أكثر من غيرها.

2- صورة الاعتراض الخفي:

وفيها يعرض الشارح لما من شأنه أن يكون اعتراضا لكنه لا يصوغة بصورة الاعتراض ونجد غيره من الشراح كابن عَقِيل يذكره بصورة الاعتراض الجلي وهذا من تأدب ابن النَاظِم في تعامله مع كَلام والده.

3- الاستدراك: على بعض جهوده

وهذا أيضا من أساليب الاعتراض؛ لأن معناه بأن الشروط المذكورة – مثلاً- لا تفي بالمراد، بل يجب وضع شروط أخرى واستثناء حالات لا تنطبق عليها القاعدة.

4- وتارة يرد ابن النَاظِم رأيا نحويا أو فهما لأحد النُحَاة ولا يذكر بأن أباه يتبنى ذلك الفهم كرده عَلى ما فهمه ابن خروف من كَلام سيبويهِ في نعما.

5- وتارة يتبنى قاعدة مخالفا فيها والده، فيأتي برأيه ويستدل عليه من دون أن ينبه إلى أنه مخالف لوالده.

6- وقد يتفق ابن النَاظِم ووالده عَلى قاعدة معينة لكن يقع الخلاف بينهما في الدليل عَلى تلك القاعدة،

7- وفي بعض المواضع نجد الأب يعترض عَلى النُحَاة في استدلالهم بدليل معين أو توجيه شاهد معين ولا يرضى باستدلالهم، ونرى ولده لا يعبأ بتلك المناقشة ويورد الشاهد عَلى التوجيه المشهور بين النُحَاة .

8- وفي بعض المواضع هناك ادعاء من بعض النُحَاة بأن ابن النَاظِم قد تعقب أباه أو خالفه في مسألة من المسائل وقد يذكر الباحِث ذلك الادعاء لمناقشته وبيان وهم من نسب إليه ذلك.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى أنه يتناول مصدرا مهما من المصادر التي عليها مدار الدراسة النَحوية، ألا وهو ألفِيَّة ابن مالِك التي عليها كتب النُحَاة الكثير من الشروح .

([233]) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الطنطاوي:251

([234]) م.ن.

أهم المصادر:

وكان من أهم المصادر التي رجع إليها الباحِث كِتَاب شَرح ألفِيَّة ابن مالِك لبدر الدين بن مَالِك وهو الشَرح المعروف بـ "شَرح ابن النَاظِم " وكذلك كتب جمال الدين بن مَالِك المختلفة، وكان أهمها في هذا البحث شَرحه عَلى منظومته الموسعة في النَحو" الكافية الشافية "التي استغنى النَاظِم بشَرحها عن شَرح الخلاصة الألفِيَّة، كما استفدت كثيرا من الشروح التي كتبها النُحَاة وغير ذلك من المصادر المذكورة في هوامش البحث وفي ذيله.

ولا أنسى استفادتي من كِتَاب "ابن الناظم النَحوي" للدكتور محمد علي حمزة سعيد الَّذِي احتوى عَلى نصوص منقولة من مخطوطات نادرة لابن الناظم كشَرحه عَلى كافية ابن الحاجب الموسوم بنكت الحاجبية وشَرح ابن الناظم عَلى التسهيل، إضافة لما تضمنه بحثه من النظر الدقيق في الكثير من المسائل.

المَبحَثُ الأوَّلُ: تعقباته في مقدمات علم النحو:

تعريف الكلام:

قال ابن مالِك في الفيته:

"كَلامنا لفظ مفيد كاستقم"[235]

وقع الخلاف بين الناظم وولده في مَعنى المفيد وتفرع عن ذلك حمل ابن الناظم كَلام والده عَلى غير ما يريده الوالد، فالمفيد عند ابن النَاظِم عَلى قسمين: قسم يصح السكوت عليه وقسم لا يصح السكوت عليه والكَلام هو"اللفظ الدال عَلى مَعنى يحسن السكوت عليه"، فعَلى هذا فإن قول النَاظِم" كَلامنا لفظ مفيد "تعريف ناقص للكَلام، ولذلك نراه يحاول الاعتذار لوالده بِأَنَّهُ" اكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل" [236]" كأنه قال:الكَلام لفظ مفيد فائدة تامة يصح الاكتفاء بها كالفائدة في استقم". ووافقه ابن عَقِيل[237] والمكودي[238].

ولكن مَعنى المفيد عند والده هو خصوص الدال عَلى مَعنى يحسن السكوت عليه فليس هناك قسمان للفائدة فتعريفه الكَلام بِأَنَّهُ" لفظ مفيد "تعريف تام ولا يحتاج الى تتميم ووافقه ابن هِشَام الأنصاري فقال ":والمراد بالمفيد ما دَلَّ عَلى مَعنى يحسُنُ السكُوتُ عليه"[239].

علامات الاسم:

قال النَاظِم:

"بالجر والتنوين والندا وال * ومسند للاسم تمييز حصل"[240]

وهنا نلاحظ عدة تعقبات لأن النَاظِم عَلى والده يمكن ايجازها بما يأتي:

الأول: يظهر من النَاظِم أن كل واحدة من هذه العلامات علامة مستقلة في نفسها وأما ابنه فقد تنبه الى أن بعض هذه العلامات يعود إلى العلامة الاخيرة وهي: المسند أو(الاسناد اليه) عَلى خلاف سياتي وعنى الاسناد اليه هو الإخبار عنه فسبب اختصاص

([235]) ألفِيَّة ابن مالك:3

([236])شَرح ابن الناظِم:3

([237]) شرح ابن عقيل:14/1

([238])شرح المكودي:79/1-80

([239]) أوضح المسالك، ابن هشام الأنصاري:33/1

([240]) ألفِيَّة ابن مالك:3

الجر بالأسماء عند ابن النَاظِم" لأن كل مجرور مخبر عنه في المَعنى"[241]، "والمنادى مفعول به والمفعول به لا يكون إلا اسم ؛ لأنه مخبر عنه في المَعنى" [242] ، فيظهر أنه وسع مَعنى المسند اليه ليشمل المجرور والمنادى.

الثاني: يلحظ أن صاحب الألفِيَّة قد عد التنوين مطلقا من علامات الاسم ولكن تعقبه ولده بعد ان ذكر انواع التنوين بقوله":وهذه الأنواع كلها إلا تنوين الترنم والغالي مختصة بالأسماء"، وهذا الكَلام وإن لم يكن بصورة اعتراض ظاهر إلا أن فيه روح الاعتراض وفكرته ولهذا نجد ابن عَقِيل يصوغه بصورة الاعتراض [243] ورد عليه الخضري[244] ومحمد محيي الدين عبد الحميد[245] في حاشيتيهما عَلى شَرح ابن عَقِيل.

لأن التنوين في الاصطلاح كما عرفه ابن النَاظِم نفسه" نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم[246] لفظا وتسقط خطا"[247]؛ فهما "نونان لا تنوينان؛ بدليل ثبوتهما مع أل وفي الوقف، وذلك ليس من شأن التنوين"[248].

ثم إن من الملاحظ ان ابن الناظم قد أثبت تنوين الغالي لكن والده يوافق ابا سعيد السيرافي في إنكاره هذا التنوين ونسبة رواته الى الوهم، فقال: "إنما سمع رؤبة يسرد هذا الرجز ويزيد" "إن "في آخر كل بيت، فضعف لفظه بهمزة" إن "لانحفازه في الإيراد، فظن السامع أنه نون وكسر الروي" [249].

فيرى الوالد في رأي ابي سعيد السيرافي هذا بِأَنَّهُ " تقرير صحيح مخلص من زيادة ساكن عَلى ساكن بعد تمام الوزن"[250].

و نجد ابن مالِك(الأب) يصرح بعدم قبوله كون التنوين مطلقا من علامات الاسم فقال في شَرح الكافية الشافية شارحا قوله:

"واسمًا يجر سم، وصرف، وندا وجعله معرفًا، أو مسندًا"

قال: "والصرف أولى من التنوين؛ لأن التنوين يتناول تنوين الصرف وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين التعويض، وتنوين الترنم[....] وهذا الخَامِس، وهو تنوين الترنم لا يختص بالاسم، بل الَّذِي يختص به ما سواه، وهو المعبر عنه بـ"الصرف"، فكان ذكر الصرف أولى من ذكر التنوين"[251].

الثاني: إن ابن النَاظِم قد وافق والده في الألفِيَّة في عد النداء من علامات الاسم ولم يقيد ذلك بما قيده به والده بِأَنَّهُ " ينبغي أن يكون بغير" يا "من حُروفه كـ"أيا "و"هيا "و"أيْ "فإنها لا تدخل إلا عَلى الاسم، ولا ينبه بها إلا منادى مذكور، بخلاف" يا"، فإنها قد ينبه بها غير مذكور فيليها فعل نحو" :يا حبذ"[252].

ويظهر ان اطلاق الكَلام في الألفِيَّة وشَرحها هو الاقرب الى الصواب مما جاء في شَرح الكافية الشافية؛ فليس مَعنى النداء دخول

([241])شَرح ابن الناظِمِ:4

([242])م. ن:5

([243])شرح ابن عقيل:21/1

([244])حاشية الخضري على شرح ابن عقيل:32/1

([245])منحة الجليل، محمد محيي الدين عبد الحميد: 21/1 الهامش

([246]) يقول السيد علي حسن مطر: "ما كان ينبغي تقييده باللاحق للاسم ، بل الأفضل تقييده باللاحق للكلمة" مجلة تراثنا – مؤسسة آل البيت: 313/48

([247]) شَرح ابن الناظِمِ:4

([248]) النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة ، السيوطي:79/1

([249])شرح الكافية الشافية: 1430/3

([250]) م. ن.

([251]) م. ن:161/1

(252)م. ن:162/1

حَرف النداء عليها " بل المراد كون الكَلِمَة مناداة"[253].

الرابع: إنه وافق والده في عند "ال" من علامات الاسم ولكنه عبر عنها بالألف واللام لكن والده يصرح في شَرح الكافية الشافية شارحا قوله:

"كـ"الَّذِي" :"أل "وفروعه ولا ... توصل بغير الوصف كـ"الكافي البلا"

قال":التعبير بـ"أل "أولى من التعبير بالألف واللام، ليسلك في ذلك سبيل التعبير عن سائر الأدوات كـ" هل "و"بل" فكما لا يعبر عن "هل "و"بل "بالهاء واللام، والباء، واللام .بل يحكى لفظهما، كذا ينبغي أن يفعل بالكَلِمَة المشار إليها" [254]، و وافقه ابن هِشَام في شَرح شذور الذهب[255].

الخامس:يظهر من الألفِيَّة أن المسند هو من علامات الاسم فإذا قلنا":زيد قائم "فإن قولنا" قائم "دليل عَلى اسمية زيد، وهذا المَعنى لا غبار عليه، وعَلى الرغم من ذلك فإن ابن النَاظِم فسر قول والده"ومسند "بالإسناد اليه، فاحتاج الى عدة تقديرات فحمل كَلام والده عَلى أنه "أقام اسم المفعول مقام المصدر واللام مقام إلى وحذف صلته اعتمادا عَلى[التوقيف] [256] واسناد المَعنى اليه[257] "[258]و وافقه ابن عَقِيل [259] والمكودي[260]، وابن قيم الجوزية [261] وعبد الله الفوزان[262] في هذا التوجيه للبيت التعليمي.

وقد رد الكثير النُحَاة عَلى هذا الشَرح ونسبوه إلى التكلف [263]، وما ذكروه صحيح في نفسه، إلا أن كَلام ابن النَاظِم أقرب الى مراد والده كما في شَرحه عَلى الكافية الشافية، حَيث شَرح قوله:

"واسمًا يجر سم، وصرف، وندا *وجعله معرفًا، أو مسندًا".

فقال: "ومن علامات الاسم المحتاج إليها كثيرًا قبوله لأن يجعل سندًا، أي :لأن يسند إليه اسم آخر، أو فعل". [264]

فجعل المصدر المؤول"أن يسند إليه اسم "هو العلامة المعنوية للاسم.

السادس: تنبه ابن النَاظِم الى عدم كفاية العلامات التي ذكرها والده للاسم فهناك أسماء لا تقبل هذه العلامات، وعَلى الرغم من ذلك فهي أسماء مما ألجأه الى البناء عَلى قاعدة (أصالة الاسمية)" لأن الاسم أصل فالإلحاق به عند التردد أولى" [265]، ولكن عدم كفاية العلامات المذكورة في الألفِيَّة لا يعني عدم وجود علامات صالحة لتمييز الاسم مطلقا، فهناك من العلامات ما يصلح لتمييز " قط " وهي " أن يكون لفظه موافقاً لوزن اسم آخر، لا خلاف فى اسميته؛ كنزَال فإنه موافق فى اللفظ لوزن: "حَذَامِ" اسم امرأة، وهو وزن

---

(253)أوضح المسالك:44/1 دليل السالك ، عبد الله الفوزان:30/1

([254]) شرح الكافية الشافية:139/1

([255]) شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري:37

(256) ورد في طبعة محمد سليم اللبابيدي القديمة فراغ في الطباعة وأكمل بخط اليد بكلمة "التنوين " والصحيح هو التوقيف كما في المخطوطة ونقل المحشين عن ابن الناظم كالمرادي والخضري في حاشيته على ابن عقيل وغيره.

([257])وفي النسخة المخطوطة هذا التركيب غير موجود في المتن وفي الحاشية:"والمعنى اسناد اليه"، (راجع الملحق بهذا البحث).

([258])شَرح ابن الناظِم:5

([259]) شرح ابن عقيل:21/1

([260]) شرح المكودي:83/1

([261]) دليل السالك ،ابن قيم الجوزية:95/1

([262])دليل السالك ، عبد الله الفوزان:30/1

([263])حاشية الخضري:1/ 35، ابن الناظم النحوي:238

([264]) شرح الكافية الشافية:165/1

([265]) م. ن:6

لا خلاف فىَ أنه مقصور على الأسماء. ولولا هذه العلامة لصعب الحكم على "نَزَالِ" بالاسمية؛ لصعوبة الاهتداء إلى علامة أخرى"[266].

ومن تلك العلامات "أن يكون معناه موافقًا لمعنى لفظ آخر ثابت الاسمية؛ مثل: قَطُّ. عَوْضُ. حيث، فالأولى ظرف يدل على الزمن الماضي، والثانية ظرف يدل على الزمن المستقبل، والثالثة بمعنى المكان –في الأغلب– وبهذه العلامة أمكن الحكم على الكلمات الثلاثة بالاسمية؛ إذ يصعب وجود علامة أخرى" [267]،بل ذكر ابن النَاظِم بأن كَلِمَة "قط "قد استعملت مسندا اليها في المَعنى، وهو قد فسر المسند بالإسناد اليه كما مر.

النكرة والمعرفة:

عدة المعارف:

قال الناظم في تعداد المعارف:

"نَكِرَةٌ قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرَاً أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي وَهِنْدَ وَابْنِي وَالْغُلاَمِ وَالَّذِي"[268]

وتعقبه ابنه ذاكرا انه أغفل ذكر النكرة المقصودة . وذكر بأن والده أغفلها[269]. أما ابن هانئ الأندَلُسي فذكر وجهين للاعتذار للناظم، فالنَاظِم قد ترك ذكر المنادى "أما لأن التعريف عنده لوقوعه موقع المضمر، فيكون بهذا الاعتبار من قسم المضمر، وأما لأن التعريف فيه[...]إذا كان بالنداء ليس أصليا وإنما هو طارٍ"[270]، ويظهر من المكودي وقوفه موقف المتشكك من تلك التوجيهات، فقال: "ولم يذكر المقصود في النداء[...] لأنه داخل كما قيل في المعرف بـ"أل" أو في اسم الاشارة"[271]. ولكن الظاهر أن اغفاله هذا القسم كان من الاختصار المخل لأنه قد ذكر هذا القسم في الكافية الشافية:

"فمضمر أعرفها ثم العلم * واسم إشارة وموصول متم

وذو أداة، أو منادى عينا * أو ذو إضافة بها تبينا"

وَقَالَ في شَرحها: "وجُملة المعارف سبعة: المضمر، والعلم، واسم الإشارة، والموصول، والمعرف بالأداة .والمعرفة بالنداء، والمعرف بالإضافة"[272]، فذكر المعرف بالنداء لكنه" اختار في التسهيل أن تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة، ونقله في شَرحه عن نص سيبويهِ وذهب قوم إلى أنه معرفة بأل مقدرة"[273].

الضمير:

تعريفه:

قال النَاظِم:

([266])النحو الوافي:30/1

([267]) ينظر: م.ن.

([268]) ألفِيَّة ابن مالك:6

([269]) شَرح ابن الناظِم:20 ينظر: ابن الناظم النحوي:184-185

([270])شرح ألفِيَّة ابن مالك ،ابن هانئ الأندلسي:86/1

([271]) شرح المكودي:114/1

([272]) شرح الكافية الشافية:1/ 222

([273])شرح الأشموني:1/ 86

"فما لذي غيبة أو حضور * كأنت وهو سم بالضَمِير"[274]

وبين ابن النَاظِم كَلام والده بأن"المضمر: ما دل عَلى نفس المتكلم أو المخاطب أو الغائب "وبين أن والده" قد أدرج قسمي المتكلم والمخاطب تحت ذي الحضور"، ثم اعترض عَلى هذا التعريف بأن"فيه إيهام إدخال اسم الإشارة في المضمر؛ لأن الحاضر ثلاثة :متكلم ومخاطب ولا متكلم ولا مخاطب وهو المشار اليه" [275]، وبعد هذا الإيراد دافع عن والده بأن"هذا الإيهام يرفعه إفراد اسم الإشارة بالذكر" [276] وهذا الدفاع مردود عليه لأن المطلوب في التعريف أن يكون جامعا مانعا في نفسه وهذا عَلى التوجيه المذكور ليس كذلك.

ولو جرى ابن النَاظِم عَلى ديدنه في جعل التمثيل مكملا للتعريف لكان أجود، ولذلك اعتذروا له بِأَنَّهُ "أخرجه بالمثال" [277]، فهو قد "رفع إبهام دخول اسم الإشارة في ذي الحضور بالتمثيل"[278]،"وتقدير البيت: سمي الاسم الَّذِي استقر لصاحب غيبة أو حضور بالضَمِير في حال كونه مشابها أنت وهو"[279].

هذا كله إن سلمنا أن التعبير عام فنحتاج إلى تخصيصه بالمثال، لكنهم عرفوا الضمير بأنه "ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظا أو مَعنى أو حكما"[280] "ما وضع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه أو خطابه أو غيبته"[281]، ومن ذلك دافع الشاطبي عن الناظم بدفاع آخر، فقال في توجيه البيت المذكور: "فكأنه قال: ما وضع لمدلول ذي غيبة أو ذي حضور فهو الضمير في الاصطلاح، وقد ظهر من هذا اعتبار صفة الغيبة أو صفة الحضور في الوضع، لأنه قال ما وضع لمدلولٍ موصوفٍ بالغيبة أو الحضور لا مطلقا، فيخرج بهذا الاعتبار عن سائر المعارف؛ لأنها لم توضع باعتبار غيبةٍ ولا حضور، إذ كان العلم موضوعا لتعيين مسماه مطلقا، والمبهم موضوعا لتعيينه بقيد الإشارة إليه، وكذا سائرها"[282].

وعَلى كل حال فقد تخلص والده من هذا الايراد في شَرحه عَلى الكافية الشافية، حَيث ذكر بأن " المضمر والضَمِير :اسمان لما وضع من الأسماء لمتكلم، أو مخاطب أو غائب، متميزًا بنفسه[...] و بمصحوبه"[283]. وهذا التعريف مخرج لاسم الاشارة لأنه متميز بالإشارة كما لايخفى. وربما يكون ذكر هذه القيود تسليما منه بورود هذا الاعتراض عَلى الألفِيَّة . والله العالم.

ومن التعريفات للمضمر والتي تتخلص من الشكال المذكور تعريف الشريف الجرجاني بِأَنَّهُ "ما وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب تقدم ذكره، لفظًا[...]،أو مَعنى[...] ،أو حكمًا "[284]، أو هو" عبارة عن اسم يتضمن الإشارة إلى المتكلم أو المخاطب أو غيرهما، بعد ما سبق ذكره، إما تحقيقًا أو تقديرًا"[285]"

إيّا ولواحقها:

([274]) ألفِيَّة ابن مالك:6

([275])شَرح ابن الناظِمِ:20

([276])م.ن.

([277]) شرح المكودي:114/1

([278]) شرح الأشموني:1/ 87

([279]) دليل السالك ، ابن قيم الجوزية:165/1

([280]) الكافية ابن الحاجب:26-27

([281]) تسهيل الفوائد:8

([282])المقاصد الشافية:254/1

([283])شرح الكافية الشافية:225/1

([284])كتاب التعريفات، الشريف الجرجاني: 217

([285])م .ن.

وقع الخلاف بين النحاة في إعراب إيا ولواحقها فـ "مذهب سيبويه أن إيا ضمير ولواحقه حروف، ومذهب الخليل أن إيا ضمير ولواحقه ضمير، ومذهب الزجاج أن إيا ظاهر ولواحقه ضمائر، وذهب الفراء إلى أن إيا دعامة تعتمد عليها لواحقه لتنفصل وهي ضمائر، وذهب بعض الكوفيين إلى أن المجموع هو الضمير"[286].

وتبنى الناظم وولده قولين مختلفين من هذه الأقوال حيث يرى ابن الناظم بأن لواحق إيّا هي روادف تدل عَلى المَعنى[287].

ويظهر من ذلك كونه يراها حُروف توجيه لا محل لها من الإعراب كما هو رأي سيبويه، وهو خلاف رأي والده الَّذِي أعربها" اسما مضافا اليه، وفاقا للخليل والأخفش والمازني، لا حَرفا خلافا لسيبويهِ ومن وافقه" [288].

وفي شَرح التسهيل ذكر ستة أدلة عَلى رأيه . [289]

مواضع استتار الضمير:

ذكر ابن مالِك المواضع التي يجب فيها استتار الضَمِير، أي الَّذِي لا يحل الظاهر محله، فقال:

"وَمِنْ ضَمِير الْرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ * كَافْعَلْ أوَافِقْ نَغتَبِطْ إذْ تُشْكرُ " [290]

حَيث ذكر الناظم أربعة مواضع للضَمِير واجب الاستتار: "الأول فعل الأمر للواحد المخاطب كافعل [...] الثاني الفعل المضارع الَّذِي في أوله الهمزة نحو أوافق...

الثالث الفعل المضارع الَّذِي في أوله النون نحو نغتبط أي نحن، الرابع الفعل المضارع الَّذِي في أوله التاء لخاطب الواحد نحو تشكر أي أنت فإن كان الخطاب لواحدة أو لاثنين أو لجماعة برز الضَمِير نحو أنت تفعلين وأنتما تفعلان وأنتم تفعلون وأنتن تفعلن " [291].

واستدرك عليه ولده فذكر موضعا خَامِسا يجب فيه استتار الضَمِير وهو "اسم الفعل لغير الماضي كأوه ونزال يازيد ونزال يا زيدان"[292]، واعتذر المُرَادِيّ للناظم بِأَنَّهُ "لم يدع الحصر، وإنما مثل ليقاس عَلى تمثيله، وأيضا فاختصر عَلى الأفعال لأصالتها في العمل، واسم الفعل والمصدر نائبان عَلى الفعل في ذلك" [293].

العَـلَم:

حكم الاسم واللقب المفردين:

قال النَاظِم:

"وإن يكونا مفردين فأضف * حتما....." [294]

فحتم هنا الإضافة إذا كان الاسم واللقب مفردين وحتمه هذا موافق للبصريين وأما الكوفيون فلم يحتموا ذلك، بل أجازوا" الاتباع والقطع بالرفع والنصب، فالاتباع نحو هذا سعيدٌ كرزٌ ،ورأيت سعيداً كرزاً، والقطع نحو مررت بسعيد كرزاَ تنصبه بإضمار فعل، ولك

([286]) شرح التسهيل للمرادي:159

([287]) شَرح ابن الناظِمِ:23

([288])تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:9- 10

([289]) ينظر: شرح التسهيل ،جمال الدين بن مالك:145/1- 146

([290]) ألفِيَّة ابن مالك:7

([291])شرح ابن عَقِيل:96/1

([292])شَرح ابن الناظِمِ:22

([293])توضيح المقاصد:346/1

([294]) ألفِيَّة ابن مالك:7

أن ترفعه فتقول :مررت بسعيد كرزٍ عَلى مَعنى:هو كرز"[295]، ويرى ابن النَاظِم أن"ما قاله الكوفيون في ذلك لا يأباه القياس" [296].

الموصول:

حول الاسم الموصول "الذين":

قال النَاظِم:

"جمع الَّذِي الألى الَّذِين مطلقا * وبعضهم بالواو رفعا نطقا"[297]

ويظهر منه أن الألى والَّذِين جمعان لـ "الَّذِي"، لكن ابنه لم يوافق عَلى عدهما جمعا بل هما عنده اسما جمع لا جمعان، وحمل كَلام والده هنا عَلى أنه أراد الجمع اللغوي لا الاصطلاحي، وهذا الحمل خلاف ظاهر الألفِيَّة كما لا يخفى. ووافقه الأشموني في هذا الموضع، فجعل"من المعلوم أن" الألى "اسم جمع، لا جمع، فإطلاق الجمع عليه مجاز"[298].

حذف الضمير العائد المنصوب بالوصف:

قال النَاظِم:

".....والحذف عندهم كثير منجلي

في عائد متصل إن انتصب* بفعل أو وصف كمن نرجو يهب"[299]

وخالفه ولده، فجعل ما حذف منه العائد مَنصُوبا بالوصف قليلا[300]

حذف العائد المجرور بغير ما جر به الموصول:

ذكر النَاظِم ضابطة في جواز حذف العائد المجرور بحَرف الجر، وهي "إن جر العائد بحَرف، وجر الموصول بمثله لفظًا، ومَعنى جاز حذف العائد نحو: "مررت بالَّذِي مررت"[301].

ولذلك قال في الألفِيَّة:

"كذا الَّذِي جرّ بما الموصول جرّ * كمرّ بالَّذِي مررت فهو برّ "[302]

ووافقه ولده في ذلك، إلا ما استدركه عليه من جواز[303] ذلك نادرا كقول الشاعر:

"وإن لساني شهدة يشتفى بها*وهو عَلى من صبه الله علقم

أراد من صبه الله عليه" [304].

المعرف بالأداة:

اختلافهما في نقل مذهب سيبويهِ في حرف التعريف:

([295])شَرح ابن الناظِمِ:28

([296])م. ن.

([297]) ألفِيَّة ابن مالك:9

([298])شرح الأشموني:1/ 131

([299]) ألفِيَّة ابن مالك:9

([300])ينظر: شَرح ابن الناظِمِ:37

([301]) شرح الكافية الشافية:1/ 292

([302]) ألفِيَّة ابن مالك:9

([303]) وعبارة ابن النَاظِم: "لم يجز أن يحذف العائد إلا فيما ندر من قوله.."، فيظهر من كلامه بأن الندرة في هذا الموضع لا تعارض الصحة . والله العالم.

([304])شَرح ابن الناظِمِ:38

قال ابن الناظم: "مذهب سيبويهِ أن اللام وحدها هي المعرفة، لكنها وضعت ساكنة مبالغة في الخفة؛ إذ كانت أكثر الكلمات دورا في الكَلام، فإذا ابتدئ بها لحقتها ألف الوصل مفتوحة ليمكن النطق بها، ومذهب الخليل رحمه الله ان الألف أصل وعوملت معاملة ألف الوصل لكثرة الاستعمال"[305].

وهذا النقل عن سيبويهِ هو خلاف ما ذكره والده في تسهيله، إذ قال في بيان رأيه: "وهي أل لا اللام وحدها وفاقا للخليل وسيبويهِ"[306]. ونقل في شَرح التسهيل عدة نصوص من كِتَاب سيبويهِ تثبت أن سيبويهِ كان يرى بأن حَرف التعريف ثنائي، وَقَالَ عقيب ذلك: "فلولا أنه نسبها إلى الزيادة في موضع آخر لحكمت بموافقته الخليل مطلقا، إلا أن الخليل يحكم بأصالة الهمزة وأنها مقطوعة في الأصل كهمزة أم وأن وأو، وسيبويهِ مع حكمه بزيادتها يعتد بها كاعتداده بهمزة اسمع ونحوه، بحَيث لا يعده رباعيا فيعطي مضارعه من ضم الأول ما يعطى مضارع الرباعي للاعتداد بهمزته وإن كانت همزة وصل زائدة فكذا لا يعد لام التعريف وحدها مع القول بأن همزتها همزة وصل زائدة"[307].

و قال الأشموني: ""أَلْ" بجملتها "حَرف تَعْرِيفٍ" كما هو مذهب الخليل وسيبويهِ، عَلى ما نقله عنه في التسهيل وشَرحه "أَوْ اللاَّمُ فَقَطْ" كما هو مذهب بعض النُحَاة"[308].

واضطرب كَلام ابن هِشَام في قطر الندى وشَرحه فقال في المتن:"وهي أل عند الخليل وسيبويهِ، لا اللامُ وحدَها خلافاً للأخفش"[309]، ولكنه قال في الشَرح: "وَالْمَشْهُور بَين النَحويين أَن الْمُعَرّف أل عِنْد الْخَلِيل وَاللَّام وَحدهَا عِنْد سيبويهِ [...] وَزعم ابن مالِك أَنه لَا خلاف بَين سيبويهِ والخليل فِي أَن الْمُعَرّف أل وَقَالَ وَإِنَّمَا الْخلاف بَينهمَا فِي الْهمزَة أزائدة هِيَ أم أَصْلِيَّة وَاسْتدلَّ عَلى ذَلِك بمواضع أوردهَا من كَلام سيبويهِ"[310]. فنسب قول ابن مالِك المذكور آنفا الى الزعم، وهو خلاف ما جزم به في المتن. وَقَالَ في أوضح المسالك: " "أل" لا اللام وحدها، وِفاقا للخليل وسيبويهِ، وليست الهمزة زائدة، خلافا لسيبويهِ"[311].

المَبحَثُ الثاني: الجملة الاسمية وما يدخل عليها:

الابتداء:

قسما المبتدأ:

المبتدأ عَلى قسمين: مبتدأ له خبر ومبتدأ له مرفوع [312]سد مسد الخبر وأغنى عنه والتعبير بالمرفوع أولى من التعبير بالفاعل ليشمل نائب الفاعل، ولكن ابن مالِك لم يذكر في الألفِيَّة إلا الفاعل فقال:

".....والثاني * فاعل اغنى في أسار ذان"[313]

مما حدا بولده إلى أن يتعقبه ببيان أن المغني عن الخبر قد يكون فاعلا وقد يكون نائبا عن الفاعل، فعرف المبتدأ بِأَنَّهُ "الاسم المجرد

([305])شَرح ابن الناظِم:38

([306]) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:15

([307])شرح التسهيل ،جمال الدين بن مالك:1/ 253 – 254

([308])شرح الأشموني:1/ 165

([309])قطر الندى وبل الصدى: 9

([310]) شرح قطر الندى وبل الصدى: 332

([311]) أوضح المسالك:180/1

([312])شرح التسهيل ،جمال الدين بن مالك:268/1

([313]) ألفِيَّة ابن مالك:10

عن العوامل اللفظية غير المزيدة مخبرا به، أو وصفا رافعا لمكتفى به"[314]، فتعبيره بقوله:" رافعا لمكتفى به "ناظر إلى أن المكتفى به قد يكون فاعلا أو نائبا عن الفاعل وقد صرح هو بذلك .

ولذلك عرفه في التسهيل بأنه: "ما عدم حقيقة أوحكما عاملا لفظيا من مخبر عنه، أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى" [315].

وبين مراده في شَرح التسهيل، حيث بين بأن " المراد هنا بالوصف ما كان كضارب أو مضروب من الأسماء المشتقة وما جرى مجراها باطراد"[316].

إعراب جُملة "بحسبك زيد":

بعد أن عرف ابن النَاظِم المبتدأ بالتعريف المتقدم شرع في بيان القيود، ومما بينه سبب تقيده اشتراط تجريده عن العوامل اللفظية بـ"غير المزيدة"، فبين أنه" مدخل لنحو بحسبك زيد [317]، ويظهر من كَلامه أن كَلِمَة" حسب "في المثال هي المبتدأ بخلاف والده الَّذِي جعله مبتدأ " إذا كان المتأخر نكرة.

فلو كان معرفة فالأجود أن يكون مبتدأ، و"بحسبك "خبرًا"[318].

والمعروف بين النُحَاة موافقة ما يذهب اليه ابن النَاظِم في هذه المسألة .

عدم وجوب إبراز ضمير الخبر المشتق الجاري على غير من هو له إن أمن اللبس:

قال النَاظِم:

وأبرزنه مطلقا حَيث تلا * ما ليس معناه له محصّلا"[319]

"إذا كان المشتق خبرًا استحق لقيامه مقام الفعل فاعلًا مستترًا، أو بارزًا من الأسماء الظاهرة، أو بارزًا من الضمائر المنفصلة. فالأول نحو: "زيد قائم". والثاني نحو: "زيد قائم أبوه". والثالث نحو: "زيد هند ضاربها" هو". فـ"زيد": مبتدأ. و"هند": مبتدأ ثان.

و"ضاربها". خبر "هند" في اللفظ وهو في المَعنى لـ"زيد" وهو: فاعل بـ"ضاربها".

ولو قيل: "زيد هند ضاربها" –دون إبراز الضَمِير لم يجز عند البصريين.

وجاز عند الكوفيين في مثل هذا؛ لأن المَعنى مفهوم. فلو خيف اللبس وجب الإبراز عند الجميع"[320].

ويظهر من ابن النَاظِم تأييده قول الكوفيين في هذه المسألة ولذلك استدل عَلى صحة قولهم بقول الشاعر:

"قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت ... بكنه ذلك عدنان وقحطان"

"إذ لم يقل: بانوها هم "[321].

بقي أن نذكر بأن النَاظِم أيضا قد اختار في غير الألفِيَّة مذهب الكوفيين كما نقل ذلك ابن عَقِيل[322].

([314])شَرح ابن الناظِمِ:40

([315])تسهيل الفوائد:15

([316])ينظر: دليل السالك ، عبد الله الفوزان:159/1

([317]) شَرح ابن الناظِمِ:41

([318])شرح الكافية الشافية:337/1

([319]) ألفِيَّة ابن مالك:10

([320])شرح الكافية الشافية:339/1

([321])شَرح ابن الناظِمِ:43 ينظر: ابن الناظم النحوي:233-234

([322])شرح ابن عقيل:1/ 208

فإن ابن مالِك حسَّن مذهب الكوفيين في الكافية الشافية [323].

كان وأخواتها:

تقديم خبر ليس عليها:

قال النَاظِم:

"وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي"[324]

وَقَالَ في شَرح الكافية الشافية: "واختلف في تقديم خبر" ليس :"فأجازه قوم، ومنعه قوم. والمنع أحب إلي، لشبه" ليس "بـ"ما " في النفي، وعدم التصرف. ولأن" عسى "لا يتقدم خبرها إجماعًا، لعدم تصرفها مع الاتفاق عَلى فعليتها، فـ"ليس "أولى بذلك لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليته" [325]. وأما ولده فاختار جواز تقديم خبرها عليها؛ لأن "بين ليس وعسى فرق، لأن عسى متضمنة مَعنى ماله صدر الكَلام وهو مَعنى الترجي في نحو لعل وليس بخلاف ذلك لأنها دالة عَلى النفي وليس هو في لزوم صدر الكَلام كالترجي [...]، فلا يلزم من امتناع التقديم عَلى هذه الأفعال امتناع تقديم خبر ليس عليها"[326].

كان الزائدة بين الجار والمجرور:

ذكر ابن مالِك شذوذ زيادة كان" بين الجار والمجرور في قول الشاعر:

سراة بني أبي بكر تسامي ... عَلى كان المسومة العراب "[327]

وذكر ولده تلك الزيادة. [328]، ولم يقل بِأَنَّهُا عَلى نحو الشذوذ وهذا يدل عَلى أنه لا يرى شذوذها في هذا الموضع.

إنَّ وأخواتها:

كسر همزة إن في الجُملة المحكية بالقول:

ذكر ابن مالِك من موارد وجوب كسر همزة إن الجُملة المحكية بالقول، واستدرك عليه ابنه بذكر شرط وهو كون هذا القول مجردا من مَعنى الظن، وذكر بِأَنَّهُ احترز " بالمجرد من مَعنى الظن من نحو أتقول أنك فاضل"[329].

وفي الحقيقة فإن هذا القيد ليس في محله لأن استعمال القول بمَعنى الظن استعمال مجازي، والجُملة بعد القول بمَعنى الظن ليست جُملة محكية.

حول قول سيبويهِ: "بعض العرب يغلطون":

من النصوص التي اختلف في فهم المراد منها قول سيبويهِ: "واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون :إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان؛ وذاك أن معناه مَعنى الابتداء، فيُرى أنه قال :هم، كما قال :ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً عَلى ما ذكرتُ لك" [330].

وهذا القول لم يرتضه ابن مالِك الأب فقال رادا عليه: وليس ذلك من سيبويهِ –رحمه الله– بمرضي، بل الأولى أن يخرج

([323])شرح الكافية الشافية:338/1

([324]) ألفِيَّة ابن مالك:12

([325]) شرح الكافية الشافية:1/ 397

([326])شَرح ابن الناظِمِ:53 ينظر: ابن الناظم النحوي:215-216

([327]) شرح الكافية الشافية: 412/1

([328])شَرح ابن الناظِمِ:55

([329])شَرح ابن الناظِمِ:63

([330]) الكتاب، سيبويهِ:155/2

عَلى أن قائل ذاك أراد :أنهم هم أجمعون ذاهبون. عَلى أن يكون" هم "مبتدأ مؤكدًا بـ"أجمعون "مخبرًا عنه بـ"ذاهبون"، ثم حذف المبتدأ، وبقي توكيده، كما يحذف الموصوف، وتبقى صفته". [331]

ولكن يبدو أن ابن النَاظِم لم يكن مقتنعا بكَلام والده إذ أورد كَلام سيبويهِ من دون نقد بل يظهر احتجاجه به بخلاف والده.

لا التي لنفي الجنس:

الاعتراض على العنوان:

لم يعترض ابن الناظم عَلى هذا العنوان في شَرح الألفِيَّة، لكن حكي عنه اعتراضه عَلى نفس التعبير في الكافية الشافية فقد حكي عن نكته عَلى كافية ابن الحاجب قوله:

"الأولى أن يقال: لا المحمولة عَلى إنَّ؛ لأن المشبهة بليس قد ينفى بها الجنس، ويفرق بين إرادة الجنس وغيره بالقرائن"[332]. ويظهر من والده في التسهيل موافقته عَلى ذلك، فعبر هناك بـ"لا العاملة عمل إنَّ"[333].

لكن يمكن أن يقال في رده بأن لا النافية للجنس هو مصطلح نحوي في النافية له نصا لا ظاهرا.

جريان عملها على القياس أو على خلافه:

لا خلاف بين ابن مالِك وابنه في عملها عمل إن العمل لكن وقع الخلاف بينهما في كون هذا العمل أهو عَلى مقتضى القياس(أي قاعدة الاختصاص) أم لا فاختار الوالد الأول فـ" إذا قصد بـ"لا "نفي الجنس عَلى سبيل الاستغراق اختصت بالاسم؛ لأن قصد الاستغراق عَلى سبيل التنصيص يستلزم وجود" من "لفظًا أو مَعنى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات، فوجب لـ"لا "عند ذلك القصد عمل فيما يليها"[334]. وأما ابن النَاظِم فيرى أن"الأصل في لا النافية أن لا تعمل؛ لأنها غير مختصة بالأسماء وقد أخرجوها عن هذا الأصل فأعملوها في النكرات عمل ليس تارة وعمل إن أخرى"[335].

المَبحَثُ الثالِث: الجُملة الفعلية وما يشبهها:

وهي الجُملة المكونة من فعل أو ما يقوم مقامه مع الفاعل أو ما يقوم مقامه.

إعراب الفعل:

الجزم بالطلب:

من العوامل المعنوية المختلف في ثبوتها (الجزم بالطلب) ومن الَّذِين يثبتونه جمال الدين بن مَالِك، حَيث قال: "وأكثر المتأخرين ينسبون جزم جواب الطلب لـ"إن" مقدرة.

والصحيح أنه لا حاجة إلى تقدير لفظ "إن" بل تضمن لفظ الطلب لمعناها مغن عن تقدير لفظها كما هو مغن في أسماء الشرط نحو: "من يأتني أكرمه".

وهذا هو مذهب الخليل وسيبويهِ"[336].

وتعقبه ابنه فذكر بِأَنَّهُ مشكل" لأن فعل الشرط لابد له من فعل شرط ولا يجوز أن يكون هو الشرط نفسه ولا متضمنا له مع مَعنى حَرف الشرط لما في ذلك من التعسف، ولما فيه من مخالفة الأصل، ولا مقدرا بعده لقبح إظهاره بدون حَرف الشرط بخلاف إظهاره

([331]) شرح الكافية الشافية: 515/1

([332]) النكت،السيوطي:316/1

([333]) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:22

([334]) شرح الكافية الشافية: 521/1

([335])شَرح ابن الناظِمِ:70

([336])شرح الكافية الشافية:1551/3

معه"[337].

ويرجع استاذنا الدكتور غالب المطلبي سبب جزم فعل الشرط وجوابه، بل مطلق المجزومات إلى كون الفعل المجزوم هو فعل افتراضي [338]، وعَلى هذا الكَلام فليست إن هي الجازمة حتى نحتاج إلى تقديرها إن لم نجدها.

حذف لام الأمر وبقاء عملها:

في معرض كَلامه عن "حذف لام الأمر، وبقاء عمله "، قال ابن مالِك: "فالكثير المطرد: الحذف بعد أمر بقول كقوله تعالى: {قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ}[339]، أي: ليقيموا، فحذف اللام؛ لأنه بعد "قُلْ".

وليس بصحيح قول من قال: إن أصله "قل لهم، فإن تقل لهم يقيموا"؛ لأن تقدير ذلك يلزم منه ألا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة، والواقع بخلاف ذلك.

فوجب إبطال ما أفضى إليه –وإن كان قول الأكثر "[340].

وأما ابنه فيرى بأن الجزم هنا بالأمر لا باللام المقدرة وأما اشكال والده عَلى ذلك" ورد كلام والده من وجهين [341].

إعمال المصدر:

قال الناظم:

"بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ مُضَافَاً أَوْ مُجَرَّدَاً أَوْ مَعَ أَلْ

إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلّ مَحَلَّهُ وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ"[342]

وتعقب عليه ابنه بذكر حالة لا يشترط فيها أن يكون في تقدير الفعل مع الحَرف المصدري" وذلك إذا كان بدلا من اللفظ بالفعل[343].

إعمال اسم الفاعل:

عد النداء من مسوغات عمله:

قال الناظم:

"كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

وَوَلِيَ اسْتِفْهَامَاً أَوْ حَرف نِدَا أَوْ نَفْياً أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا"[344]

و عده حَرف النداء من مسوغات عمل اسم الفاعل رأي غريب حتى قال ابن قيم الجوزية بِأَنَّهُ لا يعرف أحدا سبق ابن مالِك إلى هذا القول[345].

وتعقبه ولده في جعل حَرف النداء مسوغا للإعمال، فقال معترضا عليه: "وقوله "أو حَرف ندا" مثاله" يا طالعا جبلا" والمسوغ لا عمال طالعا هنا اعتماده عَلى موصوف محذوف تقديره يا رجلا طالعا جبلا وليس المسوغ الاعتماد عَلى حَرف النداء لأنه ليس

([337])شَرح ابن الناظِم:268

([338])ينظر: ظاهرة الإعراب في العربية: 41

([339])سُورَة إبراهيم/الآية:31

([340])شرح الكافية الشافية:1569/3

([341])شَرح ابن الناظِم:271

([342]) ألفِيَّة ابن مالك:30

([343])شَرح ابن الناظِم: 162

([344]) ألفِيَّة ابن مالك:30

([345])ينظر: دليل السالك، ابن قيم الجوزية:6/2– 7

كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل لأن النداء من خواص الأسماء"[346].

نقل الاتفاق على قبول اسم الفاعل العمل إذا كان صلة أل بمعنى الماضي والحال والاستقبال:

ذكر ابن الناظم بأن اسم الفاعل " إذا كان صلة الألف واللام قبِل العمل بمَعنى الماضي والحال والاستقبال باتفاق" [347]، ورد عليه ابن عقيل ناقلا الخلاف عن والده [348]، ودافع عنه الخضري بقوله: "ولعله لم يعتبر الخلاف لضعفه" [349].

اضمار الفعل مع اسم الفاعل العامل:

قال الناظم:

"وانصب بذي الإعمال تلواً واخفض ... وهو لنصب ما سواه مقتضي"[350]

وقال في شَرح الكافية الشافية: "إذا اتبع المجرور بإضافة اسم الفاعل إليه فالوجه جر التابع عَلى اللفظ، نحو: هذا ضارب زيدٍ وعمرو، ويجوز فيه النصب، فإن كان اسم الفاعل صالحا للعمل كان نصب التابع عَلى وجهين: عَلى محل المضاف إليه أو عَلى إضمار فعل"[351].

وقول ابن الناظم بجواز إضمار الفعل خلاف لقول والده الَّذِي لا يرى حاجة إلى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه. [352]

النصب باسم الفاعل بمعنى المضي:

قال في شَرح الكافية الشافية: "إذا كان اسم الفاعل من فعل يتعدى إلى مفعولين، أو ثلاثة فأضيف إلى واحد نصف ما سواه.

فإن كان اسم الفاعل بمَعنى المضي فالنصب بفعل محذوف، وأجاز السيرافي نصبه باسم الفاعل مع كونه بمَعنى المضي؛ لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبهًا بمصحوب الألف واللام وبالمنون.

ويقوي ما ذهب إليه السيرافي قولهم: "هو ظان زيد أمس فاضلًا"، فإن "فاضلًا" يتعين نصبه بـ"ظان"؛ لأنه إن أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعولية، وثاني مفعولي "ظان" وذلك لا يجوز؛ لأن الاقتصار عَلى أحد مفعولي "ظن" لا يجوز"[353].

وأما ابنه فيرى بأن " المصحح لنصب اسم الفاعل بمَعنى المضي لغير المفعول الأول هو اقتضاء اسم الفاعل إيّاهُ فلا بد من عمله فيه قياسا عَلى غيره من المقتضيات ولا يجوز أن يعمل فيه الجر لأن الإضافة إلى الأول تمنع الإضافة إلى الثاني فوجب نصبه لمكان الضرورة"[354].

الصفة المشبهة باسم الفاعل:

تعريفها:

قال الناظم:

([346])شَرح ابن الناظِم: 163

([347])شَرح ابن الناظِم: 163

([348])شرح ابن عقيل:3/110-111

([349])حاشية الخضري:2/543

([350])ألفِيَّة ابن مالك:30

([351])شَرح ابن الناظِم: 165

([352])ينظر: شرح الكافية الشافية:1/102

([353]) شرح الكافية الشافية:2/1045

([354])شَرح ابن الناظِم: 165

" صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِل * مَعنى بِهَا المُشْبِهَةُ اسْمَ الفَاعِلِ"[355]

واعترض عليه ابنه قائلا: "وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المشبهة وتمييزها عما عداها؛ لأن العلم باستحسان الإضافة إلى الفاعل موقوف عَلى العلم بكون الصفة مشبهة فهو متأخر عنه، وأنت تعلم أن العلم بالمعرِّف يجب تقدمه عَلى العلم بالمعرَّف؛ فلذلك لم أعول في تعريفها عَلى استحسان إضافتها الى اسم الفاعل"[356]، ورد عليه ابن هِشَام، فقال: "وقد تبين أن العلم بحسن الإضافة موقوفٌ عَلى النظر في معناها لا عَلى معرفة كونها صفة مُشَبَّهَة وحينئذ فلا دَوْرَ في التعريف المذكُور كما تَوَهَّمَه ابنُ النَاظِم"[357].

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها:

نيابة وزن فعيل عن وزن مفعول:

قال ابن النَاظِم: "ناب عن وزن مفعول في الدلالة عَلى اسم المفعول من الفعل الثلاثي ذو فعيل، أي صاحب هذا الوزن [...]، وهو كثير في كَلام العرب، وعَلى كثرته لم يقس عليه بإجماع"[358].

ونرى المُرَادِيّ يرد عليه بِأَنَّهُ في دعواه الإجماع عَلى ذلك مخالف لقول والده فذكر ما "في التسهيل: وليس مقيسا خلافا لبعضهم[359] فنص عَلى الخلاف، وَقَالَ في شَرحه: وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له فعيل بمَعنى فاعل، فقيد في الشَرح وأطلق في الأصل"[360]، وتابعه ابن عَقِيل إلا أنه حاول توجيه كَلام ابن النَاظِم[361].

استعمال لو في المضي:

قال النَاظِم:

"لو حَرف شرطٍ في مضيٍّ ويقلّ ... إيلاؤه مستقبلاً لكن قبِل"[362]

وخالفه ابنه في هذه المسألة، فقال: "وعندي أن لو لا تكون لغير الشرط في الماضي[363].

الفاعل:

تعريفه:

عرف ابن مَالِك الفاعل بِأَنَّهُ" المسند إليه فعل تام، مقدم، فارغ، باق عَلى الصوغ الأصلي. أو ما يقوم مقامه". وذكر بِأَنَّهُ لم يصدر التعريف بكَلِمَة "الاسم "؛" لأن الفاعل قد يكون غير اسم نحو: "بلغني أنك ذاهب"[364].

لكننا نلاحظ بأن ابن النَاظِم خلافا لوالده قد جعل الاسم جنسا للفاعل بكَلِمَة الاسم فعرفه بِأَنَّهُ " الاسم المسند اليه فعل مقدم عَلى طريقة فَعَلَ أو يَفعَلُ أو اسم يشبهه"[365].

([355]) ألفِيَّة ابن مالك:32

([356])شَرح ابن الناظِم:173 ينظر: ابن الناظم النحوي:182-183

([357])أوضح المسالك:3/ 219

([358])شَرح ابن الناظِم:172

([359])تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:42

([360])توضيح المقاصد:871/2

([361])شرح ابن عقيل:137/3-138

([362]) ألفِيَّة ابن مالك:48

([363])شَرح ابن الناظِم:277

([364])شرح الكافية الشافية:577/2

([365])شَرح ابن الناظِم:82

وفي بيانه لهذا التعريف صرح بأن الاسم"يشمل الصريح، نحو قام زيد والمؤول نحو بلغني أنك ذاهب"[366].

عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة:

قال ابن مالِك: "ولم يحسن تقديم الفاعل متصلا به ضَمِير عائد إلى المفعول نحو: "زان نوره الشجر".

ومع كونه لا يحسن فليس ممتنعا وفاقا لأبي الفتح؛ لأن الفعل المتعدي يدل عَلى فاعل ومفعول، فشعور الذهن بهما مقارن لشعوره بمَعنى الفعل"[367]، وذهب ابنه إلى أن ذلك التقديم "جائز في الضرورة لا غير"[368].

ولكن الإنصاف فإن للأب رأيين في ذلك فقال في الألفِيَّة "وشذّ نحو زان نوره الشّجر"[369]، فجعله شاذا، ورأي ولده الشارح قريب من ذلك، واختلف تعبيره في الكافية الشافية عن الألفِيَّة فقال:" وقل "زان نوره الشجر""[370]

ووافق ابن النَاظِم في رأيه هذا كل من المُرَادِيّ [371] وابن هِشَام[372] والأشموني[373] وخالد الأزهري [374]،وجعله النجار ممنوعا ولا يقاس عليه[375].

التعجب:

صيغة أفعل به:

قال في شَرح الكافية الشافية: "أما "أفعل" فلا خلاف في فعلتيه، لأنه عَلى صيغة لم يصغ عليها إلا فعل.

ولأن العرب قد تؤكده بالنون الخفيفة كقول الشاعر:

ومستبدل من بعد غضبي صريمة فأحر به بطول فقر وأحريا

والمؤكد بالنون لا يكون إلا فعلا" [376].

وعَلى الرغم من موافقته أباه في أصل القاعدة إلا أن هذا الاستدلال ليس عنده بمرضي؛ "لأنه في غاية الندور، فلو ذهب ذاهب إلى اسميته لأمكنه أن يدعي أن التوكيد فيه مثله في قول الآخر أنشده أبو الفتح في الخصائص:

أريت إن جاءت به أملودا * مرجلا ويلبس البرودا

أقائلن أحضروا الشهودا"[377].

بناء فعل التعجب من الفعل المبني للمجهول:

اشترط الناظم فيما يبنى منه فعل التعجب أن يكون "غير سالك سبيل فعلا" [378]

([366])م.ن.

([367]) شرح الكافية الشافية: 585/2

([368])شَرح ابن الناظِمِ:88

([369]) ألفِيَّة ابن مالك:18

([370]) شرح الكافية الشافية:583/2

([371]) توضيح المقاصد:2/ 597

([372]) أوضح المسالك:2/ 110

([373]) شرح الاشموني:1/ 410

([374]) شرح التصريح على التوضيح:416/1

([375])ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار:30/2

([376])شرح الكافية الشافية:1077/2

([377])شَرح ابن الناظِمِ:177

([378]) ألفِيَّة ابن مالك:33

وبين ولده بأن صيغتي التعجب لايبنيان من فعل مبني للمفعول "لئلا يلتبس التعجب منه بالتعجب من الفعل المبني للفاعل"[379].

وفرع عَلى هذا التعليل أنه "لو كان الالتباس مأمونا، مثل أن يكون الفعل ملازما للبناء للمفعول نحو وُقِصَ الرجلُ وسُقِطَ في يده لكان بناء فعل التعجب منه خليقاً بالجواز "[380].

نعم وبئس وما جرى مجراهما:

المَبحَثُ الرابِع: تعقبات في الأسماء المنصوبة:

المفعول المطلق:

حذف المصدر المؤكد:

قال الناظم:

"وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ* وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيْلٍ مُتَّسَعْ"[381]

وبين العلة في امتناع ذلك الحذف فقال في شَرح الكافية الشافية:"المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله، وتقرير معناه، وحذفه منافٍ لذلك فلم يجز "[382].

وناقشه ولده في هذا القياس قائلا: "فإن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله، وتقرير معناه دائما، فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد، ولكنه ممنوع، ولا دليل عليه، وإن أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير، وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم، ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد؛ لأنه إذا جاز أن يقرر مَعنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر؛ فلأن يجوز أن يقرر مَعنى العامل المحذوف لدلالة القرينة عليه أحق وأولى.

ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا القياس لكان في دفعه بالسماع كفاية، فإنهم يحذفون عامل المؤكد حذفا جائزا إذا كان خبرا عن اسم عين في غير تكرير ولا حصر في نحو: "أنت سيرًا" أو ميرا وحذفا واجبا [....]نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا لا كفرا، فمنع مثل هذا إما للسهو عن وروده، وإما للبناء عَلى أن المسوغ لحذف العامل فيه نية التخصيص، وهو دعوى عَلى خلاف الأصل، ولا يقتضيها فحوى الكَلام"[383].

من أنواع المصدر الآتي بدلاً من لفظ الفعل:

استدرك ابن الناظم عَلى والده ببيان "النوع الثاني من المصدر الآتي بدلا من الفظ بفعله مالا فعل له أصلا كبله إذا استعمل مضافا نحو بله الأكف فإنه حينئذ مَنصُوب نصب ضرب الرقاب،والعامل فيه فعل من معناه وهو اترك؛ لأن بله الشيء بمَعنى ترك الشيء فنصب بفعل من معناه لما لم يكن له فعل من لفظه عَلى حد النصب في قعدت جلوسا وشنئته بغضا وأحببته مقة"[384].

المفعول فيه وهو المسمى ظرفا:

تعريف المفعول فيه:

قال النَاظِم:

([379])شَرح ابن الناظِم:179

([380])م.ن.

([381]) ألفِيَّة ابن مالك:21

([382])شرح الكافية الشافية:657/2

([383])شَرح ابن الناظِم:104 ينظر: ابن الناظم النحوي:188-191

([384])شَرح ابن الناظِم:106

"الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَان ضُمِّنَا* فِي بِاطِّرَادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا"[385]

واعترض عليه ولده بان "النصب في دخلت البيت وسكنت الدار عَلى التوسع وإجراء الفعل اللازم مجرى المتعدي وإذا كان ذلك كذلك فلا حاجة إلى الاحتراز عنه بقيد الاطراد لأنه يخرج بقولنا متضمن مَعنى في لأن المَنصُوب عَلى سعة الكَلام مَنصُوب بوقوع الفعل عليه لا بوقوعه فيه فليس متضمنا مَعنى في فيحتاج إلى اخراجه من حد الظرف بقيد الاطراد"[386]، و رجع الأب في الكافية الشافية عن قيد الاطراد، فقال في تعريف الظرف:

" مكان أو وقت حوى مَعنى "في"* ظرف كـ"رح غدا مع الأشراف"

ما ينوب عن ظرف الزمان:

قال الناظم:

" وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ * وَذَاكَ في ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ "[387]

واستدرك عليه ابنه بِأَنَّهُ" قد يقام اسم عين مضاف إليه مصدر مضاف إليه الزمان مقامه، كقولهم:لا أفعل ذلك مغزى الفرز ولا أكلم زيدا القارظين ولا آتيك هبيرة بن سعد، والتقدير: لا أفعل ذلك مدة فرقة مغزى الفرز ولا أكلم زيدا مدة غيبة القارظين ولا آتيك مدة غيبة هبيرة بن سعد"[388].

الحال:

تعريف الحال:

قال النَاظِم:

" الحال وصفٌ فضلةٌ منتصب ... مفهم في حال كفرداً أذهب" [389]

وتعقبه ولده معترضا عَلى التعريف المذكور، قائلا:

"إنه حد غير مانع؛ لأنه يشمل النعت، ألا ترى أن قولك مررت برجل راكب في مَعنى مررت برجل في حال ركوبه، كما إن قولك: جاء زيد ضاحكا في مَعنى جاء زيد في حال ضحكه"[390].

التمييز:

الخلاف في تقديم التمييز على الفعل المتصرف:

قال الناظم:

"وَعَامِلَ الْتَّمْيِيْزِ قَدِّمْ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو الْتَّصْرِيف نَزْراً سُبِقَا"[391]

وخالفه ولده في هذا النزر وفاقا لسيبويه، وحجته في ذلك القياس كما يظهر "لأن الفاعل لا يتقدم عَلى عامله" [392].

باب النداء:

([385]) ألفِيَّة ابن مالك:22

([386])شَرح ابن الناظِمِ:107

([387]) ألفِيَّة ابن مالك:22

([388])شَرح ابن الناظِمِ: 109-110

([389]) ألفِيَّة ابن مالك:24

([390]) شَرح ابن الناظِمِ:142 ينظر: ابن الناظم النحوي:182

([391]) ألفِيَّة ابن مالك:26

([392]) شَرح ابن الناظِمِ: 139

حذف حرف النداء مع اسم الجنس والمشار له:

قال الناظم:

"وغير مندوبٍ ومضمرٍ وما ... جا مستغاثاً قد يعرّى فاعلما

وذاك في اسم الجنس والمشار له ... قلّ ومن يمنعه فانصر عاذله"[393]

وقال ابنه: "وعند الكوفيين أن حذف حَرف النداء من اسم الجنس والمشار إليه قياس مطرد، والبصريون يقصرونه عَلى السماع، وقول الشيخ: "ومن يمنعه فانصر عاذله" يوهم اختيار مذهب الكوفيين، هذا إذا لم يحمل المنع عَلى عدم قبول ما جاء في ذلك"[394].

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:

قال الناظم:

" وَاجْعَل مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا"[395]

قال ابن الناظم مستدركا: "وذكروا وجها من التخفيف خَامِسا وهو الاكتفاء من الإضافة بنيتها وجل الاسم مضموما كالمنادى المفرد ومنه قراءة بعضهم "قال ربُّ السجن أحب إلي، وحكى يونس عن بعض العرب: يا أمُّ لا تفعلي"[396].

الندبة:

وصل ألف الندبة بآخر الصفة:

قال الناظم:

" وَمُنْتَهَى المَنْدُوبِ صِلهُ بِالأَلِفْ مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ"[397]

واستدرك عليه ابنه إجازة يونس " وصل ألف الندبة بآخر الصفة نحو وا زيد الظريفاه ويشهد له قول بعض العرب: وا جمجمتي الشاميتان"[398].

وكَلامه هنا موافق لوالده في التسهيل وشرحه.

المَبحَثُ الخامِس: تعقباته في المجرورات:

حروف الجر:

معنى الباء بعد اسم التفضيل:

قال ابن مالِك في شَرح التسهيل في بيان المعاني[399] التي تأتي لها من: "ومجيؤها للمجاوزة[...]ولهذا المَعنى صاحبت أفعل التفضيل، فإن القائل زيد أفضل من عمرو، كأنه قال: جاوز زيد عمرا في الفضل"[400].

([393]) ألفِيَّة ابن مالك:39

([394]) شَرح ابن الناظِم:220

([395]) ألفِيَّة ابن مالك:40

([396]) شَرح ابن الناظِم:225

([397]) ألفِيَّة ابن مالك:41

([398]) شَرح ابن الناظِم: 229

([399]) الحرف لا يدل على المعنى بل يجيء له ولهذا عبر سيبويه "وحرف جاء لمعنى" ولم يعبر بـ"دل على معنى" والمراد هنا هو المعنى الذي يوجده الحرف في غيره.

([400]) شرح التسهيل ،جمال الدين بن مالك:3/134-145.

وأما ابنه فيرى رأي سيبويه في أنها لابتداء الغاية. [401]

خلافا لوالده الذي يرى أن قوله بالمجاوزة" أولى من أن يقال: لابتداء الارتفاع في نحو أفضل منه والانحطاط في نحو شر منه كما زعم سيبويه؛ إذ لو كان الابتداء مقصودا لجاز أن تقع بعد إلى"[402].

الإضافة:

معاني الإضافة:

قال الناظم:

"والثاني اجرر وانو من أو في إذا * لم يصلح إلا ذاك واللام خذا"[403]

فمن المعاني التي ذكرها في البيت التعليمي هو الإضافة بمعنى في، ووافقه ابنه في نكت الحاجبية [404]، لكنه عاد واعترض عليه في شَرح الألفِيَّة قائلا: "والَّذِي عليه سيبويهِ وأكثر المحققين أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمَعنى اللام أو بمَعنى من، وموهم الإضافة بمَعنى في محمول عَلى أنها فيه بمَعنى اللام عَلى المجاز "[405].

ومن بنى فلن يفندا:

قال الناظم:

"وابن أو أعرب ما كإذ قد أجريا ... واختر بنا متلو فعل بنيا

وقبل فعل معرب أو مبتدا ... أعرب ومن بنى فلن يفندا"[406]

ونرى ابن الناظم يخالف أباه في هذه المسألة ويتبع قول الكوفيين، فيقول: "وأما ما وليه فعل مضارع أو جُملة اسمية فعَلى ما يقتضيه القياس من لزوم الإعراب" [407].

تكرار المعرفة المضافة إلى أي:

قال الناظم:

"ولا تضف لمفردٍ معرّف ... أيّا وإن كرّرتها فأضف"[408]

فتعقبه ولده مبينا أن تكرار المضاف مع أي لا يأتي إلا في الشعر[409].

الخلاف في اشتراط العطف في حذف المضاف:

قال الناظم:

" ويُحذفُ الثاني فيبقى الأوّل ... كحاله إذا به يتصلّ

([401]) شَرح ابن الناظِمِ:187 في شرح قول والده:

" وأفعل التفضيل صله أبدا *: تقديرا، أو لفظا، بمن إن جردا"

([402]) شرح التسهيل ،جمال الدين بن مالك:145/3. ينظر: ابن الناظم النحوي:197-198

([403]) ألفِيَّة ابن مالك:27

([404]) ينظر: ابن الناظم النحوي:91 عن شَرح ابن الناظِمِ على الكافية:الورقة36

([405])شَرح ابن الناظِمِ: 147

([406]) ألفِيَّة ابن مالك:28

([407])شَرح ابن الناظِمِ: 153

([408]) ألفِيَّة ابن مالك:28

([409])ينظر: شَرح ابن الناظِمِ:154

بشرط عطفٍ وإضافةٍ إلى ... مثل الَّذِي له أضفت الأوْلا "[410]

وَقَالَ ابن الناظم معقبا عَلى كَلامه: "وقد يفعل هذا دون عطف، كما تقدم من قول الشاعر:

ومن قبلِ نادى كلُّ مَوْلى قَرَابَةً وكما حكاه الكسائي من قولهم: "أفوق تنام أم أسفل" بالنصب عَلى تقدير أفوق هذا تنام أم أسفل منه .."[411].

المبحث السادس: تعقبات أخرى:

باب مالا ينصرف:

تعريف التصريف والاسم المنصرف:

قبل أن يبتدئ الناظم في ذكر الممنوع من الصرف أو مالا ينصرف شرع في تعريف الصرف، فقال:

"الصرفُ تنوينٌ أتَى مُبَيّنَا ... مَعنى به يكونُ الاسمُ أمْكَنَا"[412]

وتعقبه ابنه بأن "في هذا التعريف مسامحة، فإن من جُملة ما لا يدخله التنوين الدال عَلى الأمكنية باب" مسلمات" قبل التسمية، وليس من الممكن أن يقول: إنه غير منصرف"[413].

ونقل المُرَادِيّ كَلامه من دون أن يعلق عليه[414].

و وافقه ابن عَقِيل أيضا، فعرف الصرف بِأَنَّهُ " التنوين الَّذِي لغير مقابلة أو تعويض الدال عَلى مَعنى يستحق به الاسم أن يسمى أمكن وذلك المَعنى هو عدم شبهه الفعل نحو مررت بغلام وغلام زيد والغلام "[415].

كلمة (سروالة):

يتفق ابن النَاظِم مع والده في أن كَلِمَة (سراويل) اسم مفرد أعجمي، ولا يرتضيان قول القائل بِأَنَّهُ جمع ومفرده سروالة، وقد استدل من قال بِأَنَّهُ جمع بشاهد هو:

"عليه من اللؤم سراولة * فليس يرق لمستعطف"

وهنا اختلف ابن النَاظِم ووالده في توجيه هذا الشاهد، فالوالد يرى بأن ""السراويل" أعجمي مفرد، "السروالة" لغة فيه"[416] وأما ابنه فاقتصر في رده عَلى نقل القول بِأَنَّهُ"مصنوع عَلى العرب لا حُجّة فيه"[417]، ولا يمكن الجمع بين القولين؛ لأن إثبات كون سروالة لغة في السراويل يقتضي صحة سماع البيت المذكور إذ لا شاهد عَلى هذه اللغة المدعاة غير هذا البيت، وكونه مصنوعا– كما قيل– ينفي ذلك.

قال الأزهري: "واختلف في سماع سروالة، فقال أبو العباس إنها مسموعة، وأنشد عليها

[...] وقيل: لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه. والصحيح ما قاله أبو العباس. فقد ذكر الأخفش أنه سمع من العرب سروالة.

وَقَالَ أبو حاتم: "من العرب من يقول سروال".

([410])ألفِيَّة ابن مالك: 29

([411]) شَرح ابن الناظِمِ:157

([412]) ألفِيَّة ابن مالك:44

([413]) شَرح ابن الناظِمِ:245

([414]) توضيح المقاصد:3/ 1190

([415]) شرح ابن عقيل:3/ 320

([416]) شرح الكافية الشافية:3/ 1501

([417])شَرح ابن الناظِمِ:253

وقيل: سراويل جمع سروال، كشماليل جمع شملال. حكاه الحريري في المقامات "[418].

التوكيد:

مثل النافلة:

قال الناظم:

"وَاسْتَعْمَلُوَا أَيْضَاً كَكُلَ فَاعِلَهْ مِنْ عَمَّ فِي التَّوكِيْدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ"[419]

وفسر ابن الناظم قول والده "مثل النافلة":" يعني به إن عد عامة من ألفاظ التوكيد مثل النافلة، أي الزائد عَلى ما ذكره النَحويون في هذا الباب فإن أكثرهم أغفله "[420].

وفرع ابن الناظم من هذا التفسير اعتراضا عَلى أبيه فقال: "وليس هو في حقيقة الأمر نافلة عَلى ما ذكروه لأن من أجلهم سيبويهِ رحمه الله تعالى ولم يغفله"[421].

وهذا الاعتراض قائم عَلى فهمه مَعنى النافلة بالفهم المتقدم الَّذِي تابعه عليه ابن عَقِيل

وقال السيوطي: "وهو(مثل النافلة) تأويله تصلح للمذكر والمؤنث"[422]

وبغض النظر عن معنى النافلة في كلام ابن مالك فإن كلمة (عامة) لم يذكرها الكثير من النحاة، بل ذهب الدكتور مصطفى جواد إلى عدم عدها من ألفاظ التوكيد[423].

جاء الجيشان أجمعان:

قال الناظم:

"وَاغْنَ بِكِلتَا فِي مُثَنًّى وَكِلاَ عَنْ وَزْنِ فَعْلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَلاَ"[424]

وَقَالَ ابن الناظم: "لا يؤكد المثنى فيما سمع من العرب إلا بالنفس او بالعين أو بكلا في التذكير وبكلتا في التأنيث" [425].

ووافق ابن الناظم المشهور الَّذِين يمنعون من ذلك ورد عَلى الكوفيين المجيزين ذلك قياسا لا سماعا وعَلى ابن خروف الَّذِي لا يرى ما يمنع من ذلك، فقال: "وعندي إن ثم مايمنع منه وهو أن من شرط صحة استعمال المثنى جواز تجريده من علامة التثنية وعطف مثله عليه؛ وعَلى هذا لاينبغي أن يجوز جاء زيد وعمرو أجمعان لأنه لايصح أن تقول: جاء أجمع وأجمع لأن المؤكَّد بأجمع كالمؤكد بكل في كونه لابد أن يكون ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موضعه "[426].

وعَلى هذه العلة بنى ابن الناظم رأيه النهائي وهو قوله: "فلو قلت جاء الجيشان أجمعان لم يأبه القياس"[427]، وهو عَلى كل حال مخالف لإطلاق كَلام والده.

([418]) شرح التصريح على التوضيح: 2/320- 321

([419]) ألفِيَّة ابن مالك:36

([420]) شَرح ابن الناظِمِ 179

(421) م. ن.

([422]) البهجة المرضية في شرح الألفِيَّة ،جلال الدين السيوطي:2/130

([423]) ينظر: مصطفى جواد وجهوده اللغوية ،د. محمد عبد المطلب البكاء:140-141

([424]) ألفِيَّة ابن مالك:36

([425]) شَرح ابن الناظِمِ: 199

([426]) م.ن.

([427]) م.ن:200

إفراد الحرف غير الجوابي بالتوكيد:

قال الناظم:

"وَلاَ تُعِدْ لَفْظَ ضَمِير مُتَّصِل إلاَّ مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِل

كَذَا الحُروف غَيْرَ مَا تَحَصَّلاَ بِهِ جَوَابٌ كَنَعَمْ وَكَبَلَى"[428]

فاطلق الحكم في عدم جواز إعادة الحَرف غير الجوابي.واستدرك ابنه عليه بِأَنَّهُ "قد يفرد الحَرف غير الجوابي في التوكيد، ويسهل ذلك كونه أكثر من حَرف واحد كأن في قول الراجز:

حتى تراها وكأن وكأن*أعناقها مشددات بقرن"[429].

وأما إن كان عَلى حَرف واحد فقد حكم عليه بالشذوذ إذا كان بلفظ واحد ويقل الشذوذ إن تغاير اللفظ.

باب العطف:

من شروط عطف البيان:

استدرك ابن الناظم عَلى والده شرطا لم يذكره في عطف البيان وهو "مغايرته المعطوف عليه في اللفظ لكيما يحصل بانضمامه مع الأول زيادة إيضاح"[430].

وهذا الشرط في الواقع إنما أخذه عن شَرح واله عَلى الشافية الكافية، حَيث يقول:

"وعندي التوكيد من عطف أحق بتابع يأتي بلفظ ما سبق

كقوله: "يا نصر نصر نصرا" والثالث اجعل –إن أردت. أمرا"

وَقَالَ في شَرحها:

"وأكثر النَحويين يجعلون عطف بيان التابع المكرر به لفظ المتبوع كقول الراجز:

إني وأسطار سطرن سطرا* لقائل يا نصر نصر نصرا

والأولى عندي جعله توكيدا لفظيا؛ لأن عطف البيان حقه أن يكون للأول به زيادة وضوح، وتكرير اللفظ لا يتوصل به إلى ذلك، فلا يكون عطفا بل توكيدا.

فـ"نصر" المرفوع توكيدا عَلى اللفظ"[431].

مجي الفاء عاطفة مع التراخي:

قال الناظم:

"وَالفَاءُ لِلتَّرْتِيْبِ بِاتِّصَالِ* وَثُمَّ لِلتَّرْتِيْبِ بِانْفِصَالِ"[432]

وذكر ولده بِأَنَّهُ قد يعطف بالفاء مع التراخي واستشهد بقوله تعالى: { وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ۝ فَجَعَلَهُ غُثَاء أَحْوَى} [433] ويرى في توجيه جواز ذلك الاستعمال عَلى أحد وجهين فهو "أما لتقدير متصل قبله وأما لحمل الفاء عَلى ثم لاشتراكهما في الترتيب"[434].

([428]) ألفِيَّة ابن مالك:36–37

([429]) شَرح ابن الناظِم:200

([430]) شَرح ابن الناظِم202

([431]) شرح الكافية الشافية:3/ 1195

([432]) ألفِيَّة ابن مالك:37

([433]) سُورَة الأعلى/الآيتان:4–5

([434]) شَرح ابن الناظِم:206

باب البدل:

بدل الكل من الكل:

لم يرتض ابن مالِك بالتعبير الشائع عَلى لسان النُحَاة وهو "بدل كل من كل "، واستبدل به تعبيرا آخر وهو البدل المطابق " والمراد به ما يريد النَحويون بقولهم "بدل الكل من الكل"، وذكر المطابقة أولى؛ لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المَعنى.

بخلاف العبارة الأخرى، فإنها لا تصدق إلا عَلى ذي أجزاء، وذلك غير مشترط، للإجماع عَلى صحة البدلية في أسماء الله –تعالى– كقراءة غير نافع وابن عامر: {إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝ اللَّهِ}[435]"[436]

وأما ابنه فقد جرى عَلى تعبير النُحَاة المشهور[437]، وبه عبر والده في التسهيل [438]، وقال في الشَرح: "جريت عَلى عادة النَحويين، والعبارة الجيدة أن يقال: بدل موافق من موافق"[439]، ووافقه المرادي في شَرح التسهيل[440].

وفي الحقيقة فان التعبير ببدل الكل من الكل انما لجأوا اليه للتفهيم كما ورد مثله فيما يروى عن الإمام الصادق ﷺ في حديثه مع الزنديق في صفة الله تعالى: "فَأَقُولُ يَسْمَعُ بِكُلِّه لَا أَنَّ كُلَّه لَه بَعْضٌ لأَنَّ الْكُلَّ [441] لَنَا لَه بَعْضٌ ولَكِنْ أَرَدْتُ إِفْهَامَكَ والتَّعْبِيرُ عَنْ نَفْسِي ولَيْسَ مَرْجِعِي فِي ذَلِكَ كُلِّه إِلَّا أَنَّه السَّمِيعُ الْبَصِيرُ الْعَالِمُ الْخَبِيرُ بِلَا اخْتِلَافِ الذَّاتِ ولَا اخْتِلَافِ مَعنى"[442].

بدل النسيان:

قال الناظم:

" وَذَا لِلاضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدَاً صَحِبْ وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ"[443]

واستدرك عليه ولده بذكر بدل النسيان" ولم يذكر في الألفِيَّة لأنه أدرجه في شَرح الكافية في بدل الغلط، وقال ابن قاسم: إن إدراجه في بدل الإضراب أقرب"[444]، والفارق بين الغلط والنسيان هو "أن الغلط متعلِّق باللسان والنسيان متعلق بالَجْنَانِ والناظم وكثير من النَحويين لم يُفَرِقّوا بينهما فَسَمَّوُا النوعين بدلَ غلط" [445].

الخاتمة:

إلى هنا انتهى المطاف في البحث في تعقبات ابن الناظم عَلى والده وكانت رحلة شاقة لكنها ممتعة حاول الباحث فيها الوصول إلى المسائل النَحوية التي كانت مثارا للاختلاف والنقاش بين ابن الناظم وابنه، بل كان الكثير منها موضع خلاف بين غيرهم من النُحَاة كما بين في هذا البحث، وحاول الباحث أيضا في بعض المواضع أن يدلي بدلوه في الوقوف إلى جانب الناظم تارة وإلى جانب ابنه تارة أخرى، وهذا بطريقة مختصرة اقتضتها طبيعة البحث، كما اقتصر الباحث عَلى نقل الخلاف في بعض المسائل من دون

([435])سُورَة إبراهيم/من الآيتين:1–2

([436]) شرح الكافية الشافية:3/ 1277

([437]) شَرح ابن الناظِمِ:216

([438]) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:50

([439]) النكت،السيوطي:169/1

([440]) شرح التسهيل للمرادي:800

([441]) وردت لفظة بعض وكل معرفتان بأل في هذا الحديث وفي أحاديث أخرى ، فلا يسمع لإنكار الأصمعي ذلك.

([442]) الكافي ، الشيخ محمد بن يعقوب الكليني: 109/1

([443]) ألفِيَّة ابن مالك:39

([444]) النكت،السيوطي:171/1

([445]) أوضح المسالك:3/ 367

ترجيح غالبا.

و يمكن هنا تسجيل بعض النتائج المستخلصة من هذا البحث والتي منها ما يأتي:

1- إن ابن الناظم في شَرحه عَلى ألفِيَّة واله كان باحِثا حرا؛ فهو وإن تأثر بآراء والده في الكثير من المسائل، إلا أن ذلك لم يمنعه من الاعتراض عليه في مواضع كثيرة.

2- إن ابن الناظم كان أقرب إلى المدرسة البصرية من والده، حَيث إن الكثير من الآراء التي اعترض بها عليه إنما هي بعض آراء المدرسة الكوفية التي تبناها الوالد، نعم نراه يتبنى الرأي الكوفي خلافا لوالده في مسائل قليلة كمسألة الاسم واللقب المفردين.

3- قام المُرَادِيّ وابن هِشَام وغيرهما بالدفاع عن الوالد في الكثير من المسائل وردوا اعتراضات ابنه عليه.

4- لم يقتصر موقف الشراح بعد ابن الناظم عَلى الدفاع عن الناظم بل نجدهم في بعض المواضع يثبتون اعتراضات ابن الناظم ويبرهنون عليها، بل وربما يظهرونها بعبارات هي أظهر في الاعتراض من عبارات ابن الناظم

5- إن ابن الناظم قد أحدث حركة علمية في شَرح الألفِيَّة خصوصا إذا علمنا بأن بعض الآراء التي تضمنها الشَرح لاتزال موردا للنقاش بين النُحَاة ودارسي النَحو إلى الآن.

6- يتضح بذلك خطأ ما ذهب إليه الدكتور علي الوردي في زعمه بأن نظم ابن مالِك لألفيته قد سبب جمودا في النَحو.

7- عَلى الرغم من اعتراض ابن الناظم عَلى والده في بعض المسائل بعبارات واضحة جلية إلا أنه في الكثير التعقبات يلجأ إلى التلميح من دون التصريح وهذا من حسن تأدبه مع والده.

8- لم تتعد تلك التعقبات تبنيه كَلام بعض النُحَاة السابقين وموازنته كَلام والده بكَلام غيره، فهو لم يؤسس مدرسة جديدة[446]،بل الظاهر أن ابن الناظم لم يكن يسعى لذلك فهو من النُحَاة الكلاسيكيين.

المصادر والمراجع:

- القران الكريم/كِتَاب الله تبارك وتعالى.
- ابن الناظم النَحوي/محمد علي حمزة سعيد /رسالة ماجستير بمرتبة جيد جدا من جامعة بغداد / ساعدت جامعة بغداد عَلى نشره /تسلسل التعضيد117لسنة 74-1975/رقم الإيداع في المكتبة الوطنية ببغداد 576لسنة 1977/دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع/مطبعة أسعد-بغداد.
- أعيان الشيعة/ السيد محسن الأمين(ت 1371هـ)/ تحقيق وتخريج: حسن الأمين/ دار التعارف للمطبوعات – بيروت – لبنان
- ألفِيَّة ابن مالِك/ محمد بن عبد الله، ابن مالِك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ)/ بخط الخطاط يحيى سلوم العباسي/راجعه أ.د. صباح عباس السالم/دار النهضة بغداد.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة/ جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت 646هـ)/ المكتبة العنصرية، بيروت/ الطبعة الأولى، 1424 هـ
- أوضح المسالك إلى ألفِيَّة ابن مالِك/ عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هِشَام (ت 761هـ)/ المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي/ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- البهجة المرضية في شرح الألفية/ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)/مؤسسة دار الهجرة إيران قم /الطبعة الخامسة: 1427هـ ش 1385هـ ق
- تاريخ بغداد/ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت 463هـ)/ المحقق: الدكتور بشار عواد

([446]) كما أشار إلى ذلك الباحث الدكتور محمد علي حمزة سعيد.

معروف / دار الغرب الإسلامي – بيروت/ الطبعة الأولى، 1422هـ – 2002 م
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/جمال الدين بن مَالِك/المطبعة الميرية بمكة/الطبعة الأولى1319هـ
- توضيح المقاصد والمسالك بشَرح ألفِيَّة ابن مالِك/ أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المُرَادِيّ المصري المَالِكي (المتوفى: 749هـ)/ شَرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر/ دار الفكر العربي/الطبعة الأولى 1428هـ – 2008م
- حُروف العطف بين الدرس النَحوي والاستعمال القرآني/أ.د. عبد الستار مهدي علي/مكتبة العلامة الحلي للنشر والتوزيع– الرضوان للنشر والتوزيع .
- دليل السالك إلى ألفِيَّة ابن مالك/ عبد الله الفوزان/دار المسلم1999م.
- دليل السالك إلى حل ألفِيَّة ابن مالِك/الشيخ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب (ابن قيم الجوزية) (ت 767هـ)/تحقيق: محمود نصار/دار الكتب العلمية/الطبعة الأولى 2004م – 1425هـ
- شَرح ابن طولون عَلى ألفِيَّة ابن مالِك / أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي(ت 953هـ)/ تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي/ دار الكتب العلمية بيروت– لبنان /الطبعة الأولى: 1423هـ – 2002م.
- شَرح ابن عَقِيل عَلى ألفِيَّة ابن مالِك/ ابن عَقِيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العَقِيلي الهمداني المصري (المتوفى: 769هـ)/ المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد/ دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه/ الطبعة العشرون 1400 هـ – 1980 م
- شَرح الأشموني عَلى ألفِيَّة ابن مالِك/علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت 900هـ)/ دار الكتب العلمية بيروت– لبنان/ الطبعة الأولى 1419هـ– 1998م
- شَرح ألفِيَّة ابن مالِك/ سري الدين إسماعيل بن محمد بن محمد بن علي بن هانئ اللخمي الغرناطي الأندلسي المالكي (ت 900هـ)/تحقيق ودراسة: أحمد بن محمد بن أحمد بن محجوب ذيبان القرشي ، إشراف: أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد/التحقيق أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة أم القرى في مكة المكرمة العام الجامعي1414هـ 1994م.
- شَرح ألفِيَّة ابن مالِك/ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين بن محمد بن جمال الدين محمد بن مالك / اعتنى به محمد سليم اللبابيدي / المكتبة العثمانية بيروت:11 شوال 1312هـ
- شَرح التسهيل/جمال الدين بن مَالِك/ تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون/هجر للطباعة والتوزيع والإعلان/الطبعة الأولى:1410هـ– 1990م.
- شَرح التسهيل للمرادي/ أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المُرَادِيّ المصري المَالِكي (المتوفى: 749هـ)/تحقيق ودراسة: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد/مكتبة جزيرة الوردة، مكتبة الإيمان–القاهرة/الطبعة الأولى 2006م. 1427هـ.
- شَرح التصريح عَلى التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النَحو/ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت 905هـ)/ دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان/ الطبعة الأولى 1421هـ– 2000م
- شرح الرضي على الكافية/ رضي الدين الأستراباذي(ت 686هـ)/ تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر /جامعة قار يونس مؤسسة الصادق – طهران 1395 – 1975 م
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب / عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هِشَام (ت 761هـ)/تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد/دار الكوخ للطباعة والنشر إيران طهران 1384هـ ق
- شَرح قطر الندى وبل الصدى/ عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هِشَام (ت 761هـ)/ المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد/ القاهرة/ الطبعة الحادية عشرة، 1383

- شَرح الكافية الشافية/ محمد بن عبد الله، ابن مالِك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ)/ المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي / جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة/ الطبعة الأولى.
- شَرح المكودي على ألفية ابن مالك/ أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي(ت 807هـ)/تحقيق وتعليق: د. فاطمة الراجحي /جامعة الكويت 1993.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك/ محمد عبد العزيز النجار/ مؤسسة الرسالة/ الطبعة الأولى 1422هـ – 2001م
- ظاهرة الإعراب في العربية مدخل فيولوجي/أ.د. غالب فاضل ناهي المطلبي/دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن/الطبعة الأولى1430هـ 2009م،
- الكافي / تأليف ثقة الإسلام أبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي رحمه الله (ت 328 / 329 هـ) مع تعليقات نافعة مأخوذة من عدة شروح/ صححه وعلق عليه: علي أكبر الغفاري/ نهض بمشروعه: الشيخ علي الآخوندي / الطبعة الثالثة 1388/ دار الكتب الإسلامية.
- الكافية/ابن الحاجب/مطبعة صغيري نسيم الدهلوي طبعة حجرية 1263هـ.
- الكِتَاب/عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويهِ (ت 180هـ)/ المحقق: عبد السلام محمد هارون/ مكتبة الخانجي، القاهرة/ الطبعة الثالثة، 1408 هـ – 1988
- كتاب التعريفات/ علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت 816هـ)/ المحقق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر/ دار الكتب العلمية بيروت –لبنان / الطبعة الأولى 1403هـ –1983م
- لسان العرب/ محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت711هـ)/ دار صادر – بيروت/الطبعة الثالثة – 1414 هـ
- المجموعة الكاملة ، د. علي الوردي/دار ومكتبة دجلة والفرات بيروت لبنان/الطبعة الأولى:1430هـ 2009م.
- مصطفى جواد وجهوده اللغوية/ د. محمد عبد المطلب البكاء /الطبعة الثانية مزيدة ، بغداد:1987م.
- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب/ شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت 626هـ)/ المحقق: إحسان عباس/ دار الغرب الإسلامي، بيروت/ الطبعة الأولى، 1414 هـ – 1993
- معجم لغة الفقهاء عربي – إنكليزي مع كشاف إنكليزي – عربي بالمصطلحات الواردة في المعجم وضع ا . د محمد رواس قلعة جي د . حامد صادق قنيبي /دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان/ الطبعة الثانية:1408هـ – 1988 م
- معجم المؤلفين/ عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت 1408هـ) / مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية/إبراهيم بن موسى الشاطبي(ت790هـ)/ /تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمن/معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى/الطبعة الأولى1428هـ 2007م.
- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل/محمد محيي الدين عبد الحميد/بهامش شرح ابن عقيل.
- النَحو الوافي/ عباس حسن (ت 1398هـ)/ دار المعارف/ الطبعة الخَامِسة عشرة.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة/ الشيخ محمد الطنطاوي /المحقق: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل/ مكتبة إحياء التراث الإسلامي/الطبعة الأولى 2005م–1426هـ
- النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة / عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)/دراسة تحقيق: د. فاخر جبر مطر/دار الكتب العلمية بيروت – لبنان/الطبعة الأولى1428هـ 2007م

- الوافي بالوفيات/صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت 764هـ)/المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى/ دار إحياء التراث – بيروت/عام النشر:1420هـ- 2000م.
- مجلة تراثنا – مؤسسة آل البيت: العدد 48